



PROVISIONAL

A/35/PV.45
23 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا [١١٩]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشوفية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستلعب النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥نظر البند ١١٩ من جدول الأعمالمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول في هذا النقاش، أود أن اقترح اغلاق قائمة المتحدثين حول هذا البند في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم، ولعل السادة الأعضاء يتذكرون انني أعلنت ذلك في الجلسة العامة أمس لكي أعطي اخطاراً مبكراً للوفود في هذا الشأن. وبعد اغلاق قائمة المتحدثين، سيكون في وسعنا تحديد عدد الجلسات التي نحتاج اليها طبقاً لعدد المتحدثين، وبذلك نستطيع أن ننظم عملنا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاقتراح باقوال قائمة المتحدثين فـي النقاش حول البند ١١٩ من جدول الأعمال في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم.

لقد تقرر ذلك

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية): ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يولي اهتماماً خاصاً لدراسة "مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا" المطروحة الآن أمام الجمعية العامة، ويتقدم بطلب ادراج هذا البند على جدول أعمال هذه الدورة، فان بلادى على غرار البلدان الـ ١٥ الأخرى التي تقدمت بهذا الطلب كانت مدفوعة برغبة قوية في العمل بصورة ايجابية لتهيئة جو من الوفاق والتفاهم في هذه المنطقة، وذلك من أجل اقامة السلم والاستقرار الدائم والتعاون البناء بين جميع شعوب المنطقة، لصالح السلم في جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع.

وكما ألمحنا الى ذلك في المذكرة الايضاحية المرفقة بطلب ادراج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة، فان جنوب شرقي آسيا وبصفة خاصة شبه جزيرة الهند الصينية، كانت لأكثر من ثلاثين عاماً، مسرحاً لمواجهات مسلحة من جراء التدخلات الاجنبية في الشؤون الداخلية

لبلدان هذه المنطقة . وحسب التسلسل الزمني كانت هناك تدخلات مسلحة تبعتها احتلال مدن قبل الفاشيين ثم تدخل من قبل الاستعماريين والامبرياليين .
وفي عام ١٩٧٥ وبعد ثلاثين عاما من الكفاح المير المتواصل المليء بالتضحيات ، فان شعوب بلدان الهند الصينية الثلاث ، قد أحرزت انتصارات بارعة على القوات الامبريالية العدوانية وأطاحت بها من شبه جزيرة الهند الصينية . ان هذه الانتصارات البارعة لشعوب بلدان الهند الصينية الثلاث ، تمثل أروع صفحة في تاريخ نضال الشعوب من أجل تحريرها الكامل وديموقراطيتها وتقدمها الاجتماعي .

(السيد سورينهو، جمهورية
لاوالديمقراطية الشعبية)

وبعد انتصارها الباهر، فان بلدي، لاوس وجمهورية فييت نام الاشتراكية - برغم الدور الذي لعبته بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الأسيان) خلال الحرب العدوانية الامبريالية ضد شعبينا - قد طبعاً علاقاتهما مع جميع هذه البلدان، الا أن كموتشيا الديمقراطية بقيت عصابة بول بوت التي اغتصبت السلطة قد ادارت ظهرها بسفور مسببة الضرر لمصالح شعبها، ولجميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. بل الأسوأ من هذا انها لاتزال ترتكب بعض أعمال الاستفزاز والانتهاك ضد الوحدة الاقليمية لبلد من هذه البلاد، ألا وهي، تايلند، وكذلك ضد لاوس، وفييت نام، اللتين كانتا رفيقتي سلاح.

وعلاوة على ذلك، فان جمهورية لاوالديمقراطية الشعبية، لم تطبّع علاقاتها مع جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فحسب، لكنها أيضا واصلت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بابقائها على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في فينتيان، وعلى سفارتها في واشنطن على مستوى القائمين بالأعمال بالنيابة.

ان هذه الحقائق الثابتة تؤكد بوضوح عزم شعبنا وحكومتنا على أن تتطلع الى المستقبل عن طريق التفاوض وأن تعمل بالتعاون مع بلدان جنوب شرقي آسيا بغض النظر عن نظمها السياسية بغية تحويل هذا الجزء من العالم الى منطقة للسلم والاستقرار والازدهار والتعاون. وفضلاً عن هذا، فان شعب وحكومة فييت نام، وهما يعملان تمشياً مع هذا المنهج، قد ضاعفا من الأنشطة الدبلوماسية مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، عن طريق القيام بالزيارات لكل هذه البلدان تقريبا من قبل أعلى مستوى قيادي من الجانبين.

ومع ذلك، فان مناخ التفهم القائم بين شعوب جنوب شرقي آسيا وخاصة شعوب الهند الصينية الثلاثة قد تدهور فحأة بدرجة كبيرة وتحول الى مواجهة عندما قامت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ابتداءً من عام ١٩٧٩ بمساعدة عصابة بول بوت - اينغ ساري، التي أطيح بها في ٧ كانون الثاني / يناير من نفس العام من قبل شعب كموتشيا البطل الذي - من أجل تفادي الابادة - قد ناشد شعب فييت نام الشقيق أن يمدده بالمساعدة.

ان أحدا ، وبالتحديد بلدان الآسيان ، ولا سيما الصين ، لا يجهد أن نوعه هذا النوع من المساعدة المقدمة كان في العقود الثلاثة الماضية جزءا مكملا للحياة السياسية لشعب الهند الصينية التي كافتحت ضد الفاشية اليابانية والامبرياليين والاستعماريين ، وفيما يتعلم بالصين خاصة فقد بيد وأن هذا البلد لم يتفاض فقط عن مثل هذه الممارسة ، لكنه أيضا قد تشجع أكثر في أن يحدو ونفس الحدو ، عند ما قام بمحاربة الاستعماريين والامبرياليين ، الذين كان يعتبرهم الى زمن ليس ببعيد ، أعداءه وألد أعداءه للمسلم والتقدم بالنسبة للبشرية . ونحن نتفق تماما مع الصين بشأن هذه النقطة .

لكن ما يجعلنا نختلف معهم - أو بالأحرى ما دفع القادة الصينيين الى الدخول في مواجهة مفتوحة معنا - هو انه بعد الاطاحة بعصبة بول بوت الاجرامية والتي تمارس الابادة الجماعية والتي عملت على مدى ما يقرب من أربع سنوات كوسيلة من وسائل سياستهم التوسعية في الهند الصينية ، وكذلك في جنوب شرقي آسيا ، وقد أراد القادة الصينيون في محاولة للدفاع عن قضيتهم أن يعملوا على احياء الجثة السياسية المتمثلة في عصبة بول بوت . واستمرت في تحيزها الى جانب الامبرياليين وبعض الدوائر الرجعية الأخرى وتابعت انتهاج سياسة عدوانية ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة وكان محورها الاساسي فبيت نام التي تمثل بالنسبة لهم العائق الرئيسي في هدفهم التوسعي نحو الجنوب .

وفي هذا الصدد ، قام القادة التوسعيون الصينيون في آذار/مارس ١٩٧٩ بشن حرب عدوانية ضد فييت نام ، وحشدوا أعدادا كبيرة من قواتهم على طول حدود الصين - لاو وذلك بهدف تخويفنا . بل أكثر من ذلك ، أنهم يقومون في بعض الأحيان بالتعاون مع الامبرياليين وبعض الدوائر الرجعية ، بانتهاج سياسة عدوانية صريحة ضد لاوس ، تلك البلد الصغير جدا ، وذلك بتسريب عملائهم وجواسيسهم للاخلال بالنظام العام ، وبالهدوء ، ولتدبير المؤامرات ولاثارة التمرد ولتشجيع الثورات ضد سلطتنا القانونية ، ولاجبار مواطنينا على الهروب الى خارج البلاد ، أى باختصار ، زرع جميع العراقيل والعقبات في طريق عملنا لاعادة البناء القومي ، وفي نفس تلك الفترة ، لا يزال القادة

الصينيون بالتعاون الوثيق مع الامبرياليين ومع بعض القوى الرجعية الأخرى يقومون بسياسة تقويض ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وضد شعب كمبوتشيا ، وذلك بمواصلة تقديم المساعدة الكبيسة والتأييد لهياكل جيش بول بوت وغيره من جماعات القوى الرجعية التي تعمل على طول حدود كمبوتشيا وتايلند . وعلى الصعيد الدولي ، فانهم يقومون بمحومين بأنشطة دبلوماسية في اطار الأمم المتحدة وفي كل مكان آخر ، للاحتفاظ بمقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة لعصابة بول بوت للابادة الجماعية ، وهكذا يبعدون دولة كمبوتشيا الممثلة من قبل المجلس الشعبي الثوري لكمبوتشيا ، وهو الذي يمكنه وحده الاضطلاع بالالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

وفي الوقت الحالي ، وبسبب استمرار القتال على طول حدود كمبوتشيا - تايلند ، وبسبب التوتر الناجم عن الاستفزازات الصينية المتزايدة على طول الحدود الصينية الفيتنامية ، وبسبب أنشطة التقويض والتخريب التي يقوم بها عملاء بكين وواشنطن واتباعهم ، فقد خلق مناخا جديدا من عدم الاستقرار في بلادى ، وأصبح الوضع في جنوب شرقي آسيا متوترا للغاية .

ان هذا الموقف هو بطبيعة الحال أقل خطورة مما مرت به هذه المنطقة على مدى الثلاثين عاما الأخيرة ، الا أنه مع هذا يمثل خطرا حقيقيا لاغراق هذه المنطقة في المزيد من الصراعات التي قد تمتد هذه المرة الى جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ، وأولا وقبل كل شيء - واكررا أولا وقبل كل شيء - الى تايلند .

ان أحدا لا يدرك هذا الخطر ولا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) ، التي بسبب موقعها الجغرافي يجب مضارة أن تعيلا معا وفي انسجام - ان امكن - مع بلدان الهند الصينية الثلاثة .

ان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا والمعروضة على الجمعية العامة حاليا - لتهم بالدرجة الأولى جميع بلدان هذه المنطقة ، لأن هذا يتضمن سلامتها المشتركة لأن السلامة ، تقوم على مبدأ احترام الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية لجميع دول هذه المنطقة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد ، والمساواة والمزايا المتبادلة والتعاون المشمر .

ان بقية المجتمع الدولي عليه واجب ، ليس في أن يحيي الصراعات والخلافات القائمة بين بلدان الهند الصينية الثلاثة ، وبلدان الآسيان ، بل العمل على الاقلال منها والقضاء عليها ، ومساعدة هاتين المجموعتين على أن يلتقيا خطوة بخطوة ، مع الأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة - وأؤكد على كلمة مشروعة - لكل طرف من هذه الأطراف .

ومع ذلك ، في رأينا ، انه يتمين على جميع بلدان شرقي آسيا ذاتها أن تظهر الواقعية في الجهود الرامية الى اقرار السلم الدائم والاستقرار لمنطقتهم ، وذلك عن طريق وسائل الحوار . والاحترام المتبادل مع طرح الموضوعات التي تفرق بينهم جانبا .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالمشاورات والاتصالات التي تمت مؤخرا بين القادة الأساسيين لبلدان هذه المنطقة ، ولاسيما الحوار بين وزير خارجية بورما ووزير خارجية لاوس أثناء زيارة الأول في أيلول / سبتمبر الماضي فينتيان ، واللقاء الذي تم هنا في الأمم المتحدة في الأول من تشرين الاول / أكتوبر الجاري بين وزير خارجية فييت نام وتايلند ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي نود أن نعرب له مرة أخرى عن عميق تقديرنا لجهوده الدؤوبة التي لا تكفل لقرار السلم والتفاهم بين جميع شعوب العالم ، ونأمل أن تستمر هذه الاتصالات والمشاورات وأن تؤدي الى نتائج مثمرة .

(السيد سورينهو، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية)

ان التاريخ قد قدّم لنا أمثلة وبراہین على أن الانتصارات السياسية والدبلوماسية التي تتحقق حتى بأغلبية كبيرة على حساب السلم والاستقرار لا تعتبر انتصارات حقيقية . ولهذا فإن وفدى على يقين من أن مثل هذه الانتصارات لا تنتظرها شعوب جنوب شرقي آسيا ولا سيما شعوب الهند الصينية الثلاثة التي تبحث الآن عن الحل الحقيقي الذي يقوم على الواقعية والعدالة، والمصالح المشروعة لجميع شعوب هذه المنطقة ، وهو الحل الذي من شأنه أن يعمل على التخفيف من التوتر وزيادة التفاهم والثقة المتبادلة لكي يتمكن كل شعب وكل بلد في ظل نظامه السياسي الذي اختاره ، دون أى تدخل أجنبي ، من تشييد اقتصاده لصالح أجياله المقبلة .

ان الطريق السليم لهذا الحل ، لا يكمن فقط في رغبة أحد الأطراف في فرض ارادته على الطرف الآخر ، وانما في روح التصالح والأخذ بعين الاعتبار ما هو حيوى بالنسبة للأمن والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . وحيث أن العوامل السياسية والأيدولوجية والعوامل الأخرى لا تمت بأية صلة الى العناصر التي ذكرتها ، فلا بد من أن تستبعد وأن يقضى عليها نهائيا .

وبغية ايجاد الحل الدائم في جنوب شرقي آسيا ، فان مؤتمر وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي في فينتيان ، عاصمة بلدى ، قد قدم عددا من الاقتراحات التي وردت في الوثيقة التي وزعت على جميع أعضاء الجمعية (A/35/347 و S/14071) . الا أن هذه الاقتراحات قد اعتبرت غير مقبولة من جانب رابطة دول جنوب شرقي آسيا التي قدمت أيضا لنا العديد من الاقتراحات التي اعتقدنا أنها غير مقبولة بالمثل .

ومع ذلك فاننا لم نفقد الأمل، لأن الطرفين قد أعلنوا موارد وعلانية أنهما يرغبان في العمل على اقرار السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الاطار ، فان الطرفين لديهما معطيات واردة في الوثيقة الخاصة بمؤتمر فينتيان وبعض الوثائق الأخرى لبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا . ان هذه الوثائق تشكل ، في رأينا ، أسسا قوية لاستخراج العامل المشترك بالنسبة للطرفين بغية احلال التعاون وتحقيق روابط الصداقة بين الطرفين .

الا أنه فقط عن طريق الحوار المخلص والمباشر بين الطرفين ، يمكن تحقيق تلك النتائج . ان الكلمات الطنانة أو الانتقادية في هذه الجمعية العامة أو في أية هيئة دولية أخرى ،

لن تؤدي الا الى تأجيل التسوية التي ننتظرها بفاغ الصبر لمشاكل جنوب شرقي آسيا ، كما أنها تسهم في زيادة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لبلدان وشعوب تلك المنطقة .

ومرة أخرى ، برغبة مخلصه لتدعيم السلم والاستقرار والتعاون بين جميع بلدان جنوب شرقي آسيا ، فاننا بالاشتراك مع البلدان الخمسة عشر الأخرى قد اتخذنا مبادرة طلب ادراج البند ١١٩ على جدول أعمال الجمعية العامة ، ونحن نأمل في أن الجمعية سوف تساعدنا على تمهيد الطريق من أجل التقدم نحو هذا الهدف .

السيد كوسيرا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان ادراج بند على جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة بعنوان " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا " ، يظهر بوضوح مرة أخرى أن القوى التقدمية في العالم أجمع ترغب بحق في التوصل الى حل سياسي لتلك المشاكل الملتهبة حتى يمكن المحافظة على السلم والأمن في هذا الجزء من العالم .

اننا نعتبر أن الوقت قد حان للقيام بدراسة شاملة للموقف في جنوب شرقي آسيا . كما اننا نعتقد أيضا أنه من الضروري تماما أن نضع حدا لاستخدام منظماتنا لأغراض تافهة تتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، كما كان الحال خلال النظر من طرف واحد فيما يسمى بالموقف في كمبوتشيا . وعلاوة على ذلك ، فان هذا البند قد بحث ضد ارادة الحكومة الشرعية الوحيدة لذلك البلد . وهذا هو السبب الذي من أجله يتحتم على المجتمع الدولي أن يشترك في الجهود التي يبذلها هؤلاء الأطراف الذين يبذلون كل ما في وسعهم للحفاظ على السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، فان الحقوق الأساسية للدول ذات السيادة في الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي ، قد انتهكت باستمرار ، مما كانت له دائما آثار خطيرة على السلم والاستقرار والوليين . وخلال هذه الفترة ، فان شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا الباسلة قد قدمت تضحيات كبيرة في كفاحها من أجل الاستقلال ضد الأعمال العدوانية للاستعمار والامبريالية والتوسع .

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فان بلدان جنوب شرقي آسيا - وبصفة خاصة بلدان الهند الصينية - قد أصبحت ضحايا حروب دموية شنتها المستعمرات السابقة . ثم في نفس الوقت عندما توج كفاحها بالنصر ، فان الامبريالية الامريكية شنت حربا عدوانية ضد فييت نام ولاو وكمبوتشيا ، تلك الحرب التي استمرت لسنوات عديدة . وبعد هزيمة الامبريالية الامريكية ، ظهرت التطلعات التوسعية بالكامل للنظام الرجعي لبكين والتي تشكل تهديدا خطيرا للغاية لاستقلال وحرية جميع الدول صاحبة السيادة في المنطقة ، بكل وضوح وجللاء . ولكن في هذه المرة لم يكن الأمر يتعلق بأشكال تقليدية من التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الهند الصينية ، بل انه كان عدوانا مسلحا مباشرا ، شن بصفة خاصة ضد فييت نام . ويبدو مع ذلك أن قادة بكين لم يتعلموا أي شيء من ذلك "الدرس الأول" الذي زعموا أنهم يريدون أن يلقنوه لشعب فييت نام الياسل والذي تحول ضد هم . واليوم ، وهم يستخدمون عباراتهم ذات الصلة الاقطاعية ، فانهم يهددون بتلقين فييت نام "درسا آخر" .

وبالتالي ، انا ما كنا نبحث بجديّة وبروح من المسؤولية أسباب التوتر الحالي في الموقف في جنوب شرقي آسيا ، فاننا نصل الى نتيجة واحدة وهي أن تلك المنطقة كانت ولا تزال مهددة من جانب الامبريالية الدولية وينفس القدر من جانب سياسات التوسع والهيمنة التي تمارسها الصين التي يحلم قادتها الحاليون بأطماع الهيمنة بما فيها الضم التدريجي لكل جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك ، فان جهود القادة الصينيين تدعمها الامبريالية العالمية . انها تلك القوى المسؤولة عن الموقف المعقد في المنطقة ، وان هذا ينبع من تدخلها المباشر ومن الطريقة التي تستخدم بها نفوذها في بعض بلدان جنوب شرقي آسيا .

وتشهد على ذلك ، بين أمور أخرى ، المساعدة السياسية والمادية والعسكرية التي تمنحها قوى الامبريالية والهيمنة لبقايا عصابات بول بوت ، التي وجدت مأوى لها في المناطق الواقعة على حدود تايلند والتي تجمع شتاتها فيها وتزود بالأسلحة والعقاقير والغذاء على حساب المعونة الدولية التي تقدم عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . ومن أراضي تايلند تمارس تلك العصابات أنشطة تخريبية وتنظم أعمال التخريب ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان الموقف غير المستقر الذى لا يزال يسود في جنوب شرقي اسيا ، يعتبر ضد مصالح شعوب هذه المنطقة سواءً أكانت من بلدان الهند الصينية ام من بلدان رابطة جنوب شرقي اسيا ، لانها جميعا لها مصلحة حيوية في المحافظة على السلم والاستقرار في المنطقة ، ومن ثم يجب خلع الظروف الضرورية من أجل السعي على درب التقدم الاجتماعي .

وينبغي ، بل من الممكن ايضا ، العثور على طريق يؤدي الى الاستقرار والامن في جنوب شرقي اسيا . ولكن هذا لن يتم الا بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات بين الدول المعنية في هذه المنطقة . وهذا من شأنه ان يجعلنا نأمل في التوصل الى نتائج ايجابية ، وهو السبب الذى من أجله رحب وفد تشيكوسلوفاكيا بالمبادرة التي ولدت في مؤتمر وزراء خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ذلك المؤتمر الذى انعقد في فيينتيان في ١٨ تموز/يوليه الماضي . ان المقترحات المتعلقة بمقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف بين بلدان الهند الصينية من ناحية وبين تايلند وبلدان اخرى في جنوب شرقي اسيا من ناحية أخرى ، تتعلق بعدم جواز الاعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعايش السلمي ، وتهدف الى تحويل جنوب شرقي اسيا الى منطقة سلم واستقرار ، هذا بالاضافة الى التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات ، وهذه كلها امور تتحلى بأهمية خاصة . انها تشكل ايضا دليلا ملموسا على الرغبة في حل الموقف الحالي بالوسائل السلمية .

وفي هذا الخصوص ، فاننا نعلق اهمية بالغة على المقترحات الملموسة التي تقدم بها وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية وذلك في بيانه امام الجمعية العامة . ومن الامور التي تستحق الاهتمام ايضا ، الاقتراح ذو الاربع نقاط الذى تقدمت به جمهورية كمبوتشيا الشعبية والمتعلق بشسوية الموقف القائم على حدود كمبوتشيا وتايلند . ان جوهر هذا الاقتراح ، يهدف الى انشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود وكذلك التوصل الى حل لمشكلة اللاجئين ومن اجل منح المعونة الدولية الى كمبوتشيا في اطار الاحترام الحازم لاستقلالها وسيادتها ، وان يتم التوصل الى حل للمشاكل التي لا تزال قائمة بين كمبوتشيا وتايلند . تلك هي الشروط التي من شأنها ان تسمح بتحويل الحدود ما بين كمبوتشيا وتايلند الى حدود من السلم والصدقة .

ان جدية وواقعية جميع تلك المقترحات ، هي امور أكيدة وواضحة . ان شعوب فييت نام ولا كمبوتشيا ، تود اقامة صرح المجتمع الاشتراكي في ظروف من السلم . ولذلك ، فان سياستها

الخارجية تعتمد على مبادئ التعايش السلمي والتعاون بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ان تشيكوسلوفاكيا تدين بحزم محاولات الاوساط الامبريالية والماوية الهادفة الى المساس باستقرار الموقف الحالي في جنوب شرقي اسيا . اننا نؤيد تماما مواقف جمهورية فييت نام الاشتراكية وموقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموقف جمهورية كمبوتشيا الشعبية ازاء تسوية الموقف في المنطقة وفقا لميثاق الامم المتحدة .

وفي البيان المشترك الذي اعتمد على اثر الزيارة الرسمية لوفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية برئاسة الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي ورئيس الجمهورية جوستاف هوساك في شهر شباط /فبراير الماضي ، أعلننا ان تشيكوسلوفاكيا تؤيد تماما سياسة جمهورية فييت نام الاشتراكية الهادفة الى تنمية علاقات الصداقة والتعاون متعددة الاطراف وبعيدة المدى مع بلدان جنوب شرقي اسيا ، وذلك وفقا للمبادئ المنصوص عليها في البيانات المشتركة لفييت نام وبلدان جنوب شرقي اسيا .

ان اقتراحات جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، تشكل في نظرنا ، أساسا متينا من اجل تسوية سلمية للموقف في جنوب شرقي اسيا ومن اجل تطبيع العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبين بقية بلدان رابطة جنوب شرقي اسيا ، ومن اجل تحسين المناخ في هذا الجزء من العالم . ان بلدان رابطة جنوب شرقي اسيا اذا كانت تود حقا السلم والتفاهم ، فانه يتعين عليها ان تكون مهتمة بهذا الحل بنفس القدر الذي تهتم به بلدان الهند الصينية . ومن الضروري ان - كما اشار في بيانه امام الجمعية العامة السيد نفوين سوتاش وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية - بالنسبة لبلدان رابطة جنوب شرقي اسيا وبلدان الهند الصينية ، ان تطرح جانبا جميع الخلافات في وجهات النظر القائمة فيما بينها ، وان تحول منطقة جنوب شرقي اسيا بالتعاون فيما بينها الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

ان هذا السلم وذلك الاستقرار لا يمكن ضمانهما الا على اساس التفاهم بين جميع بلدان المنطقة ، لاسيما بين مجموعتي البلدان هناك ، وهما مجموعة بلدان الهند الصينية ومجموعة بلدان رابطة جنوب شرقي اسيا . ان اية تسوية مفروضة لا تراعي مصالح هاتين المجموعتين من البلدان ، سوف تجعل الموقف في المنطقة اكثر تعقيدا .

ومن أجل التوصل الى تسوية للمشاكل الملتهبة وللمسائل ذات الاهتمام المشترك ، فإنه من الضروري ان تقوم جميع الاطراف المعنية بأسرع ما يمكن ، بمحادثات تجرى على اساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، بالإضافة الى احترام المصالح المتبادلة دون تدخل خارجي . ومن الضروري ايضا وبنفس القدر ، ان تسهم بقية الدول الاعضاء في الامم المتحدة بشكل ايجابي من أجل تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة ، وان تمتنع عن كل تصرف من شأنه ان يسئ الى الحوار بين الاطراف المعنية .

انني اود ان اعبر عن قناعتنا الكاملة بأنه بفضل الجهود المتضافرة لجميع بلدان جنوب شرقي اسيا ويفضل الاسهام الفعال من قبل جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي تود حقا التوصل الى تسوية للموقف المعقد والخطير السائد في المنطقة حاليا ، سيكون من الممكن التوصل الى وضع حد لتطلعات قوى الامبريالية والهيمنة ، وسيصبح من الممكن ايضا تحويل منطقة جنوب شرقي اسيا الى منطقة سلام واستقرار وتعاون .

السيد ها فان لاو (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : كممثل لبلد قد عانى من أكبر التضحيات التي سببتها الحروب التي توالى خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فان وفد بلادى يرى أنه باستعراض الموقف في جنوب شرقي آسيا يجب أن نأخذ في الاعتبار العاملين التاليين : أولاً ، التدخل الخارجي في المنطقة ، وثانياً التباين في وجهات النظر بين بلدان المنطقة .

وخلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة ، فان هذين العاملين كانا مصدر الافتقار الدائم الى السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وما زال يعملان على زيادة خطورة الموقف المتفجر الحالي ، هذا الموقف الذى يسبب قلقاً عميقاً لبلدان المنطقة كما يعدّ مصدر قلق بالسخ لبقية بلدان العالم . وهذا يتطلب من بلدان هذه المنطقة أن تتحمل مسؤولية التوصل الى أكثر الحلول حكمة حتى لا يتدهور الموقف بقدر أكبر .

وأود أن أوضح أنه رغم تدهور الموقف في جنوب شرقي آسيا في السنوات القليلة الأخيرة ، فانه ليس بأسوأ مما كان عليه بالمقارنة بفترات أخرى خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الاخيرة .

وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، فقد سببت حروب العدوان التي شنتها قوى من خارج المنطقة ضد شعوب شبه جزيرة الهند الصينية مواجهات عسكرية بين بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا . وعندما انتهت الحرب في ١٩٧٥ وضع أيضاً حدّ للمواجهة العسكرية بين عدد ما من بلدان جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية . وقامت رابطة جنوب شرقي آسيا بتطبيع علاقاتها وانشاء علاقات دبلوماسية مع بلدان الهند الصينية . ومع ذلك ، فان تدخلات جديدة كامنا حتى الآن من جانب قوة من المنطقة قد ظهر في وضوح النهار .

وبصفة خاصة منذ ١٩٧٩ ، وكنتيجة لهذا التدخل الذى تحول الى عدوان واسع النطاق ، فان العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا قد تدهورت مرة أخرى ، ولكنها لم تتحول الى مواجهة عسكرية كما كان عليه الحال في الماضي . ومع ذلك ، فان التدخل الاجنبي في المنطقة يختلف هذه المرة عن التدخلات التي حدثت في الماضي ، انه يتميز بأن دولة آسيوية متواطئة مع حليفها الامبريالي الجديد تهدد باستخدام القوة العسكرية ، وتبقى على الموقف متوترا وتثير بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ضد بلدان الهند الصينية ، وتستغل

الموقف لكي تتغلغل بعمق في عدد من بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ، وتحاول اضعاف واخضاع بلدان الهند الصينية بغية تحقيق هدفها الاستراتيجي للهيمنة على جنوب شرقي آسيا في نهاية المطاف .

وفي مواجهة هذا الموقف ، يمكننا تصور حلين ممكنين : الأول ، الاستمرار في فرض حل لفائدة بعض بلدان المنطقة وفي غير صالح بلدان أخرى فيها وهو ما قد يؤدي الى مواجهة كما حدث في العام الماضي . ان هذا الحل لن يؤدي الى حل أية مشاكل ولكنه سوف يؤدي الى زيادة تدهور الموقف . ان التدخل الخارجي لن يقل بل على العكس من ذلك ، سوف تمنح له الفرصة لكي يتزايد خطورة وهو ما قد يسفر عن خطر تفاقم الموقف بشكل لا يمكن السيطرة عليه .

الثاني ، ان جميع بلدان المنطقة تشارك في صالح رئيسي مشترك يتمثل في السلم والاستقرار ، ولكن لا يزال بينها تباين في وجهات النظر . ومنذ الوقت الحالي وبما أنه لا توجد امكانية لحل تلك الخلافات ولا امكانية للقضاء على العامل الخارجي المولد لعدم الاستقرار ، فان مجموعتي البلدان لن تفعلا أى عمل من شأنه زيادة خطورة الموقف بل على العكس ، ينبغي وسوف يكون بوسعهما أن تتناقشا سويا من أجل التوصل الى تدابير تؤدي الى تحسن تدريجي في العلاقات بين بلدان جنوب شرقي آسيا - وبوجه خاص العلاقات بين بلدان الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا - انهما ستبدلان كل ما في وسعهما بهدف المساعدة على تحسين الموقف والحد من التدخل الخارجي .

وفي هذه اللحظة ، من رأينا أن الحل الثاني اذا ما أمكن تحقيقه قد يؤدي الى النتائج

التالية :

أولا ، وضع نهاية لموقف المواجهة الحالي تدريجيا بين مجموعتي البلدان في جنوب شرقي آسيا والانتقال الى الحوار فيما بينهما .

ثانيا ، خلق ظروف مواتية من أجل تسوية المسائل الملحة ذات الصالح المشترك ، وتحسين

العلاقات بين مجموعتي البلدان .

ثالثا ، أن مثل هذا الحل يعمل على الحد من التصرفات التي قد تؤدي الى تدهور

الموقف .

رابعا ، الحد من كل تدخل خارجي وتحويل جنوب شرقي آسيا تدريجيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف في رأينا ، فانه من الضروري أن تقوم مجموعتا البلدان بما يلي :

أولا ، تعزيز التفاهم المتبادل ؛ والاحترام المتبادل لمصالحهما المشروعة ؛ والتفادي التام والاحجام التام عن محاولة فرض حلول مفيدة لمجموعة من البلدان وغير مفيدة للمجموعة الاخرى ، لأن مثل هذا العمل من شأنه فقط أن يعمل على افساد المناخ وزيادة الريبة وأن يعمل على عدم امكانية حل أية مشاكل ولن يعود بالفائدة الا على التوسعيين ويشجعهم على التدخل في المنطقة .

ثانيا ، تتعهد المجموعتان باحترام استقلالهما وسيادتهما ووحدة أراضيها ، وتنفيذ وتطبيق مبادئ عدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما ، كما تتعهد المجموعتان بأن تنقيد كل منهما بمبادئ الاحترام المتبادل ، والمصلحة المتبادلة ، وتعزيز التعاون والتعايش السلمي .

وبينفي أن تجرى المجموعتان اتصالات ثنائية أو متعددة الاطراف للمناقشة والاتفاق على مبادئ وصيغ مناسبة من أجل تسوية القضايا ذات الصالح المشترك .

وتقترح بلدان الهند الصينية من جانبها ، دراسة المشاكل التالية : أولا ، القضايا العاجلة من أجل إعادة السلم والاستقرار على حدود تايلند وكمبوتشيا وتسوية الموقف على حدود تايلند ولاو . ثانيا ، الخلافات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي ، واقامة منطقة سلام واستقرار في هذه المنطقة على أساس احترام حقوق جميع البلدان في مياهها الإقليمية وجرفها القارى ومنطقتهم الاقتصادية وضمن حرية الملاحة البحرية والجوية . ثالثا ، المبادئ الرامية الى تعزيز التفاهم المتبادل وتحسين العلاقات بين مجموعتي البلدان ، والتوقيع على معاهدات عدم الاعتداء بين بلدان الهند الصينية وتايلند من جهة وبين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا من جهة أخرى ، بغية ايجاد الظروف الملائمة من أجل اقامة منطقة سلام واستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ونحن نعتقد أن هذه الأهداف المذكورة لو تم تحقيقها فانها سوف تشكل دون شك عوامل هامة للغاية من أجل اقامة السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا .

اننا باثارة هذه المشاكل ، لا نعتقد أن تسويتها سهلة وبسيطة . اننا ندرك تماما أن الموقف الحالي في منطقة جنوب شرقي آسيا معقد للغاية ، وأن التدخل الخارجي يشكل عائقا كبيرا ، كما أن الخلافات بين مجموعتي البلدان لا يمكن حلها بين عشية وضحاها . الا أننا نعتقد أن المجموعتين لو أنهما برهنتا على ارادة حسنة وأخذتا في الاعتبار المصلحة المشتركة للمنطقة وبرهننا على تفاهمهما الكامل واحترام مصالحهما المتبادلة و اذا قدمت البلدان الخارجية عن هذه المنطقة اسهاما فعالا ينطوى على روح بناءة ولا يضر بجهود المجموعتين ، فان هذه الصعاب والعراقيل سوف نتمكن من التغلب عليها تدريجيا .

ونحن نعتقد من جهة أخرى أن الحوار بين بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا وبين بلدان الهند الصينية ، كانت له بداية حسنة في اللقاء الأخير بين وزيرى خارجية فييت نام وتايلند بمساعدة المساعي الحميدة للأمين العام . ولسوف تستمر هذه الاتصالات خلال الأيام المقبلة ونأمل فني أن تسفر عن نتائج طيبة .

ويكمن الشرط الملائم الآخر في أن مجموعتي البلدان قد نشرتا تصريحات وبيانات هامة تتصل بانشاء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا . وهذه ليست سوى بوادر حسنة لكي تتمكن المجموعتان من ايجاد العوامل المشتركة وتسوية الموقف خطوة بعد خطوة .

وبعد نهاية حرب العدوان الأمريكي على فييت نام ، فان الحكومة الفيتنامية قد بذلت جهوداً حثيثة لتحسين علاقاتها مع بلدان جنوب شرقي آسيا ، وخاصة مع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا وذلك على أساس أربعة مبادئ تم الاتفاق عليها مع كل بلد من هذه البلدان . ان السيد فان د ونغ رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية والسيد نغوين د وي ترين وزير خارجيته ، قد قاما بزيارات لبلدان المنطقة مما ساعد على انشاء ظروف ملائمة لتحسين العلاقات مع هذه البلدان . ومنذ ١٩٧٩ ، فان العلاقات بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة جنوب شرقي آسيا قد تدهورت يوماً بعد يوم ، الا أن بلدان الهند الصينية كانت تلح دائماً على سياسة السلم والصدقة مع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا . وخلال الشهر الأول من ١٩٨٠ ، فان وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، قد قام بزيارات الى كل من اندونيسيا وماليزيا وتايلند على التوالي ، بغية مناقشة وايجاد تدابير ترمي الى التخفيف من التوتر في المنطقة وذلك بالتعاون مع قادة هذه البلدان . وفي شهر تموز/يوليه ١٩٨٠ وازاء الموقف المتوتر والمتفجر على حدود تايلند وكمبوتشيا وعلى حدود تايلند ولاو ، فان مؤتمر وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة والمنعقد في فينتيان قد أصدر بياناً في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ يشمل اجراءات وتدابير ملموسة من أجل تسوية القضايا العاجلة مثل تخفيف التوتر على حدود تايلند وكمبوتشيا وتسوية الموقف على حدود تايلند ولاو وضمان السلم والاستقرار في هذه المنطقة بالاضافة الى المسائل ذات المصلحة المشتركة بغية التوصل الى امكانيات التعاون وتحسين العلاقات بين مجموعتي بلدان المنطقة . وقد عمم هذا البيان كملحق للوثيقة (A/35/347-S/14071) بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ .

وبناءً على روح بيان فينتيان والاتفاق مع المجلس الشعبي الثوري لكمبوتشيا ، فان وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية قد م أخيراً مبادرة جديدة بشأن انسحاب جزء من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا . وقد جاء مضمون هذه المبادرة في الكلمة التي ألقيتها أمام الجمعية العامة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ . (A/35/FV.36)

ان طلب ١٥ دولة عضو بما فيها فييت نام ادرج مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا في جدول أعمال الجمعية ، يشكل أيضاً جهداً جديداً من قبل بلدان الهند

الصينية بغية الاسهام المشترك مع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا والمجتمع الدولي ، لايجاد مناخ ملائم للتخفيف من التوتر في منطقة جنوب شرقي آسيا ، والحيلولة دون تدهور الموقف .
 وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، فقد تمتعت شعوب العالم بأطول فترة سلم في القرن العشرين في حين لم تشهد شعوب فييت نام ولا وكمبوتشيا يوماً واحداً من السلم . ان السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، يشكلان أحر تطلعات جميع شعوب المنطقة بل انه لا غنى عنهما بالنسبة الى شعوب فييت نام ولا وكمبوتشيا لاعادة بناء بلدانها التي دمرتها الحرب بشدة .
 ويقدّر الثمن الفادح الذي دفعه شعب فييت نام من أجل استقلاله وحرية ، فانه بالتالي وينفس القدر يحترم استقلال وحرية الشعوب الأخرى ، وهذا هو موقفنا الذي لا يهتز .
 اننا نأمل في أن تتعاون بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا من جانبها معنا ، حتى تسفر مناقشة هذه المسألة عن نتائج ايجابية تستجيب الى رغبات شعوب جنوب شرقي آسيا في عودة السلم والاستقرار الى المنطقة في وقت قريب .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين بأن قائمة المتحدثين بشأن

هذا البند سوف تقفل في الساعة ١٧/٠٠ من مساء اليوم .

وفي جلسة بعد ظهر الغد سوف تستأنف الجمعية عملية انتخاب عضو غير دائم لمجلس الأمن .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠